من معضلات الاقتصاد الجزائري :

البطالة الوهمية

●بقلم الأستاذ / سليمان ناصر●

في إطار الحديث عن الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، يتم عادة تناول ظاهرة البطالة في الجزائر ، وتعطى لنا أرقام متضاربة كالعادة عن هذه الظاهرة ، بالرغم من وجود هيئات خاصة بإمكانها حصر هذا العدد بمستوى كبير من المصداقية ، أو بمعنى آخر إعطاء أعداد تقترب كثيرا من العدد الصحيح أو الدقيق.

فبعض المصادر تشير إلى أن نسبة البطالة في الجزائر تصل إلى 20٪ ، بينما يرى آخرون أن هذه النسبة وراءها هيئات سياسية تسعى إلى التقليل من هول الظاهرة ، ويقولون بأن النسبة الحقيقية تتجاوز 30 ٪ .

وأيا كانت النسبة الصحيحة من السابقتين ، وحتى لو كانت الأدنى أي 20 ٪ ، فإن المتفق عليه أن هناك نسبة بطالة مرتفعة في المجتمع الجزائري تكاد تكون الأعلى في البلدان العربية ، لولا أن بعض هذه البلدان تعيش أوضاع الحروب الأهلية كالصومال ، أو الاحتلال كالعراق وفلسطين .

ونحن إذ نتناول هذا الموضوع من خلال هذا المقال ، نود أن نوضح بعض الأمور التي يمكن اعتمادها كمنطلقات نحو الخوض في هذا المجال، وذلك حتى يمكننا الوصول إلى نتيجة بعيدة عن التهويل أو التهوين .

إن وضعية اليد العاملة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : يد عاملة ذات مستوى تأهيل عال أو متوسط ، ولكنها تعمل في غير مجال اختصاصها ، كحامل ليسانس في الآداب يعمل تاجرا ، أو المهندس الفلاحي الذي يعمل سائق سيارة أجرة ... إلخ ، أو يد عاملة بسيطة ذات خبرة طويلة في فن معين ولكنها بحكم ظروف قاهرة أصبحت تمارس حرفة أخرى ، كما هو الشأن بالنسبة لآلاف العمال الذين تم تسريحهم بعد تصفية المؤسسات العمومية أو خوصصتها ، بحيث أصبح عامل الصيانة في الميكانيك يشتغل بالفلاحة مثلا وهو لا يتقنها ، وذلك سعيا وراء لقمة العيش.

الثالث : يد عاملة شابة وقادرة على العمل ، ذات تأهيل عال أو متوسط أو بسيط ، ولكنها لا تمارس أي عمل ، وتراها تملأ الساحات والمقاهي ، وتتكئ على الجدران ، حتى اشتهرت الجزائر باستضافة مرادف آخر للبطالة وهو " الحيطيست " .

وإذا تأملنا في طبيعة هذه الأقسام الثلاثة ، نجد أن النوع الثاني وإن كان يمثل إهدارا للطاقات وضياعا للأموال والجهود التي صُرفت في تكوين هؤلاء، إلا أن النوع الثالث هو الأشد خطرا على المجتمع ، وذلك لكون هذه اليد العاملة قادرة على العمل والعطاء ولكنها لا تفيد المجتمع بشيء ، بل بالعكس كثيرا ما أضرته باتجاهها نحو الانحراف بممارسة السرقة والإجرام أو الأعمال غير المشروعة ذات الربح السريع كتجارة المخدرات .

إن الذي يتأمل في طبيعة بلدنا وموارده الطبيعية يجده بلدا غنيا بكل المقاييس ، من أراض صالحة للزراعة في الشمال والجنوب ، إلى ثروات طبيعية ضخمة كالبترول والغاز، إلى إمكانات سياحية هائلة يمكن أن تجذب السائح من أي مكان في العالم (لولا التحجج دائما بالأوضاع الأمنية)....، بينما الحقيقة التي يجب أن نصارح بها أنفسنا هي وجود خلل في استغلال هذه الثروات ، وسوء توزيع للمداخيل المتأتية منها بشكل عادل و خاصة وأن هذه الثروات يمكن أن تغطي حاجة سكان يفوق عدد المائة مليون نسمة ، ونحن لم نصل في الجزائر إلى ثلث هذا العدد.

كثيرا ما نتحاور مع بعض هؤلاء الشباب ، وأول مايقولونه إن المسؤولين في هذا البلد يبخلوننا ولا يريدون أن يوفروا لنا فرص العمل، بل إن بعضهم يقول بأن هؤلاء المسؤولين لا يرغبون أن يشاركهم أحد في الغنيمة ، ويعنون بذلك ثروات البلاد وخيراتها.

قد يكون هذا الكلام صحيحا ، ولكنه بشكل نسبي جدا، إذ يقتصر على العمل في الإدارات وبعض الخدمات المريحة ، ولا ينطبق في معظم الأحيان على الميادين المختلفة والأنشطة المتعددة التي يمكن أن يقتحمها الإنسان .

الكل يعلم أن الجزائر تمر بمرحلة انتقال – إن لم تكن قد انتقلت فعلا – إلى نظام اقتصاد السوق ، وأهم مميزات هذا النظام هوتقليص دور الدولة كفاعل اقتصادي واقتصارها على دور المراقب أو الموجه ، والشيء الذي ينتج عن كل هذا تراجع القطاع العمومي على حساب القطاع الخاص وما يترتب عن ذلك من تقليص للنفقات العمومية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجةإقتصاديا (بالمفهوم الرأسمالي) على حساب غير المنتجة

بالمفهوم السابق مثل التعليم والصحة ... إلخ

لذا يبقى الحل الوحيد لهذه المعضلة هو أن يتعلم الجزائري كيف ينشيء منصب عمل لنفسه ، ولا ينتظر أن يمنحه أحد هذه الفرصة كالدولة مثلا ، وذلك بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات ، ويبقى دور الدولة بعد ذلك كموجّه وموفر لكل الشروط التي تساعد على إنجاز هذه المشاريع ، والحق يُقال أن الدولة الجزائرية لم تدخر جهدا لتوفير الإطار القانوني ، وتوفير مصادر التمويل اللازمة لمشاريع تشغيل الشباب ANSEJ إضافة إلى إعفاءات ضريبية معتبرة ، فبماذا يتحجج البطالون بعد ذلك ؟!!

في إيطاليا يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثلاثة ملايين مؤسسة كلها تابعة للقطاع الخاص ، وبطاقات فردية من شبابها، مع أن نسبة الشباب في إيطاليا والعديد من البلدان الغربية لا تصل إلى نسبة ما نملكه من الشباب، ومع ذلك فلا يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندنا بضعة آلاف ، في حين أن عدد سكاننا يصل إلى نصف عدد سكان إيطاليا أو يتجاوزه .

والغريب في الأمر أن سعي الإنسان إلى إيجاد حرفة له ليس نظاما غربيا مستحدثا ، بل هي فكرة إسلامية أصيلة ، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول : (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب، خير له من أن يمد يده للناس أعطوه أو منعوه) ، وهذا يدلنا على أن الإنسان يمكن أن يضع نفسه ضمن القسم الثاني من الأقسام المذكورة سابقا (ولو مؤقتا) ، والمهم ألا ينضم إلى القسم الثالث .

والصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) عندما هاجر إلى المدينة بدأ حياته من الصفر ، بحيث أن أول عمل قام به هناك هو أن طلب من الناس أن يدلوه على السوق ، فبدأ يشتري ويبيع بما يملكه من نقود قليلة ، حتى أضحى بعد ذلك من أغنى أغنياء المسلمين ، ولم يمنعه ذلك من أن يكون من العشرة المبشرين بالجنة .

كما أتذكر هنا رجل أعمال جزائريا يملك شركة كبرى للإعلام الآلي بكندا ، وهو في الأصل مهندس من ضواحي سوق أهراس ، خرج من الجزائر وهو لا يحمل معه شيئا سوى كفاءته العلمية ، وعندما حاوره التلفزيون الجزائري في إطار حصة (بدون تأشيرة) عن أسباب هذا النجاح قال : " على الجزائري أن يتخلى عن فكرة الدولة التي توفر له عملا وتعطيه سكنا وأن يعتمد على نفسه،وسينجح أينما ذهب " والأمثلة بعد هذا كثيرة ومتنوعة ، ولست هنا أشجع الشباب الجزائري على الهجرة بقدر مانبصره بنتيجة الاعتماد على النفس، بغض النظر عن المكان الذي يتواجد فيه .

إن الخلاصة التي نحوصل بها هذا الموضوع والنتيجة الحتمية التي نصل إليها ، هي أن البطالة في الجزائر (في معظمها) بطالة وهمية للأسباب التي ذكرناها، وهي مشكلة مفتعلة حلها بأيدي شبابنا ، وذلك بأن يشمّروا على ساعد الجد وأن يتعلموا شيئا اسمه الاعتماد على النفس ، وأن الرزق يتطلب السعي ، بدليل قوله تعالى : وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله .."(المزمل / آية 20) .

عندما قدّم التقليديون أو الكلاسيكيون نظريتهم في الاقتصاد، بنوها (على بعض الأسس أن النظريتين سادتا في بداية القرن العشرين ميلادي) سيفهما إلى دحض مثل هذا الادعاء ، بدليل قوله تعالى : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (الملك /الآية 15) ، وهذا يعني أن ما خلقه الله في هذه الأرض وما أوجده فيها من خيرات يكفي سكانها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، (على أساس أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان) ، وأن ما يحدث فيها من حين لآخر من مجاعات وفقر هو ناتج في الأساس عن سوء استغلال وتوزيع للثروات بين البشر ، إذ ليس في الإسلام ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية التي يحذّر منها الغربيون ، والتي تعني عدم التوافق بين حاجات السكان المتزايدة في هذه الأرض من جهة ومواردها المحدودة من جهة أخرى ، فلو كانت هذه المشكلة حقيقية أو فعلية ، فهذا يعني وجود خلل في خَلْق هذا الكون ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

إنني أود أن أوجه في الأخير بعض التساؤلات إلى ذلك الشاب (الحيطيست) والذي اختار(في معظم الأحيان) أن يكون بطالا فأقول :

- أليس من العيب أن يأتي الأمريكي إلى بلدك فيقيم مشروعا زراعيا في قاسي الطويل (منطقة الصحراء الشرقية الجزائرية) ، فينتج فيها العجب العجاب ، وأنت تدّعي عدم وجود العمل ؟!

- أليس من العار أن تقف البواخر الأجنبية صفوفا أمام موانئنا لتفرغ ما جلبته لنا من مجتمعات عجوز ، وكل ذلك بسبب تقاعسك أنت وأمثالك من الشباب ؟

- أليس من الخجل أن تصطف أنت وأمثالك أمام السفارات الغربية طلبا لتأشيرة الهجرة ، وأنت لا تعلم ما يميز شرق بلادك عن غربها ، أو ما يوجد في شمالها ولا يوجد في جنوبها ، بل لا تدري أنك تسير فوق كنوز من الخيرات والثروات في بلادك وتعتقد أنها السجن ، وأن بلاد الغرب هي الجنة الموعودة !! فمتى تستفيق من هذا الوهم ؟!